

التقرير الخاص بالحرية الدينية في تونس لعام 2012

ملخص تنفيذي

يكفل الدستور والقوانين والسياسات الأخرى الحرية الدينية إلى حد كبير ما دامت ممارستها "لا تخل بالنظام العام". في الممارسة العملية، فرضت الحكومة بعض القيود على هذه الحرية، بما في ذلك رفع دعاوى على مواطنين لنشرهم مواد اعتبرت "مسيئة" للمشاعر الدينية. لا يزال دستور عام 1959 معمولاً به وينص على أن الإسلام هو الدين الرسمي وتسعى الحكومة أن "تبقى ودية لتعاليم الإسلام". واصلت الجمعية التأسيسية الوطنية التي تم انتخابها في أكتوبر/تشرين الأول 2011 عملها لوضع مشروع دستور جديد. اشتكت الأقليات الدينية من أن الحكومة لم تتخذ خطوات كافية لحماية جماعاتها من المضايقة والتخريب والترهيب. واتخذت الحكومة خطوات لتعزيز التسامح بين الأديان وتخفيف القيود على الجمعيات الدينية. لم يتغير توجه الحكومة تجاه احترام الحرية الدينية بشكل ملحوظ خلال العام.

وقد صدرت بعض التقارير حول الإساءات المجتمعية أو التمييز بسبب الانتماءات والمعتقدات والممارسات الدينية. هاجم السلفيون (المسلمون السنة الأصوليون) أهدافاً اعتبروها "غير إسلامية"، مثل الكنيسة الأرثوذكسية الروسية، والمعابد اليهودية، وعشرات من أضرحة الصوفيين، بما في ذلك مقام السيدة منوبية. كما بعث السلفيون أيضاً برسائل معادية للسامية، مثلما فعل بعض الأئمة في خطب صلاة الجمعة.

وكان السفير الأمريكي وموظفو السفارة وعدد من كبار المسؤولين الحكوميين الأمريكيين يجتمعون بشكل منتظم طوال العام مع الزعماء الدينيين المسلمين والمسيحيين واليهود. كما اجتمع المسؤولون في السفارة مع التجمعات السكانية اليهودية في كل من جربة وتونس العاصمة وجرجيس. أكد المسؤولون الأمريكيون باستمرار، خلال اللقاءات الرسمية وأنشطة التواصل والتوعية التي تجريها السفارة، أكدوا على أهمية الحرية الدينية وحقوق الأقليات.

القسم الأول: التوزيع السكاني حسب الأديان

وفقاً لحكومة الولايات المتحدة، يبلغ تعداد السكان حوالي 10,733,900 نسمة، 99 في المئة منهم مسلمون سنة. أما المجموعات التي تشكل مجتمعة الواحد بالمائة المتبقية من السكان فتشمل المسيحيين واليهود والمسلمين الشيعة والبهائيين. المسيحية هي ثاني أكبر دين، ويشكل الروم الكاثوليك 88 في المئة من مجموع المسيحيين. ويقدر مسؤولون من الروم الكاثوليك أن عدد أفراد رعيتهم أقل من 5000 عضواً، موزعين على نطاق واسع. ويتألف باقي السكان المسيحيين من البروتستانت والأرثوذكس الروس والإصلاحيين الفرنسيين والأنجليكانيين، والمجيبين السبتيين والروم الأرثوذكس وشهود يهوه. وتعد اليهودية ثالث أكبر ديانة في البلد،

TUNISIA

ويبلغ عدد أتباعها 1500 نسمة. يعيش ثلث الجالية اليهودية داخل العاصمة ومن حولها ويعيش الباقون في جزيرة جربة ومدينة جرجيس المجاورة. وقد أقامت الجالية اليهودية في البلاد منذ أكثر من 2500 سنة.

القسم الثاني: وضع احترام الحكومة للحرية الدينية

الإطار القانوني/السياسي

يكفل الدستور وقوانين وسياسات أخرى الحرية الدينية إلى حد كبير. لا تزال توطئة دستور عام 1959 سارية المفعول، في حين ينص مشروع الدستور الجديد الذي أعدته الجمعية التأسيسية الوطنية، على أن دين تونس الرسمي هو الإسلام وعلى أن الدولة تسعى لأن تظل "وفية لتعاليم الإسلام." لا يجوز إلا لمسلم أن يكون رئيساً للدولة. يكفل الدستور حرية الضمير وحرية ممارسة الدين عندما "لا تخل بالنظام العام." القيام بتبشير المسلمين بدين غير دينهم أمر غير قانوني، وتعتبر الحكومة جهود التبشير "إخلالاً بالنظام العام." ويحق للمواطنين رفع الدعاوى ضد الحكومة لانتهاكها الحرية الدينية.

يجرم قانون العقوبات الخطب التي يحتمل أن "تلحق ضرراً بالنظام العام أو تخل بالأداب العامة." وهناك بند آخر في قانون العقوبات يجرّم تقويض الأخلاق العامة من خلال "المضايقة المتعمدة لأشخاص آخرين بكيفية تسيء للأداب والأخلاق العامة." كما يجرّم قانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية "إيذاء الآخرين أو الإساءة لحياتهم من خلال شبكات الاتصالات العامة." وبموجب هذه الأحكام، يخضع الكلام الذي يعتبر مسيئاً للقيم الدينية التقليدية، بما في ذلك التجديف، للمحاكمة.

تدعم الحكومة المساجد وتدفع مرتبات الأئمة (رجال الدين). ولا يزال مفتي الجمهورية الذي يعينه الرئيس في منصبه بعد ثورة 2011 ورحيل الرئيس السابق. المفتي العام مسؤول عن الإعلان عن الأعياد الدينية، وإصدار شهادات اعتناق الإسلام، والإجابة على استفسارات المواطنين، وتمثيل البلد في المؤتمرات الدينية الدولية، وتقديم فتاوى حول المناهج الدراسية والدراسة والكتابة حول الإسلام. وينص القانون على أن الأفراد الذين تعينهم الحكومة هم وحدهم الذين يمكنهم القيام بنشاطات داخل المساجد. ومع ذلك، تقوم لجان محلية على نحو متزايد بإدارة الشؤون اليومية للمساجد، بما في ذلك الأوقات التي تكون فيها المساجد مفتوحة والسياسة المتعلقة بالزائرين من الخارج، وهذا خروج عن ممارسة الحكومة السابقة التي كانت تفرض إغلاق المساجد إلا في أوقات الصلاة والشعائر الدينية المرخص لها. تقوم الحكومة بإجراءات إدارية وقانونية لعزل الأئمة الذين تتهمهم السلطات بنشر مذاهب فقهية "مثيرة للخلاف والشقاق". يمكن بناء مساجد جديدة شرط أن يتم بناؤها وفقاً للأنظمة الوطنية للتخطيط

TUNISIA

العمراني. تصبح المساجد ملكاً للحكومة لدى الإنتهاء من تشييدها، ويتعين على الحكومة صيانتها.

ترتكز القوانين المدنية إلى قانون نابليون، غير أن القضاة غالباً ما يعتمدون أحكام الشريعة الإسلامية كأساس للقوانين القائمة المألوفة في قضايا الأحوال الشخصية والميراث. فالقانون المدني المدون مثلاً، يمنح النساء حق حضانة أطفالهن القصر، ولكن عندما يطعن الآباء في القضايا، يرفض القضاة بوجه عام منح النساء إذناً بمغادرة البلاد مع أبنائهن، بناء على إن الشريعة تعين الأب رأساً للعائلة ويجب بالتالي الحصول على إذن منه يسمح فيه للأطفال بالسفر.

تسمح الحكومة للطائفة اليهودية بحرية العبادة وتدفع مرتب الحاخام الأكبر. كما أنها توفر بعض الحماية الأمنية لكافة الكنائس وتساهم في تغطية تكاليف ترميم وصيانة بعضها. ويقوم الموظفون الحكوميون، وغالبيتهم من المسلمين، بصيانة مقبرة اليهود في تونس العاصمة.

وتعترف الحكومة بجميع المنظمات المسيحية واليهودية التي أسست قبل الاستقلال في عام 1956. وتسمح الحكومة للكنائس المسيحية بالعمل بحرية، وتعترف رسمياً بالكنيسة الكاثوليكية الرومانية من خلال اتفاقية مع الكرسي الرسولي في عام 1964. وبالإضافة إلى ترخيص 14 كنيسة "تخدم جميع الطوائف" في البلاد، تعترف الحكومة أيضاً بمنح الأراضي التي وقع عليها باي تونس في القرن الثامن عشر والتاسع عشر. وتعتمد جماعات كاثوليكية رومانية وبروتستانتية إلى إقامة طقوسها الدينية أحياناً إما في منازل خاصة أو في أماكن أخرى بعد حصولها على موافقة رسمية من الحكومة على ذلك.

التربية الدينية الإسلامية إلزامية في المدارس العامة. وتتضمن المناهج التعليمية الدينية لطلبة وطالبات المدارس الثانوية أيضاً تاريخ الدين اليهودي والدين المسيحي.

وتسمح الحكومة للجالية اليهودية بإدارة مدارس دينية خاصة، كما تسمح للأطفال اليهود في جزيرة جربة وفي تونس العاصمة بتقسيم يومهم الدراسي بين المدارس العلمانية الحكومية والمدارس الدينية الخاصة. مدرسة السواني ومدرسة حومة السوق الثانوية هما المدرستان الحكوميتان الوحيدتان اللتان يدرس فيهما تلاميذ يهود ومسلمون معاً. ومراعاة ليوم السبت الذي هو يوم راحة وعبادة عند اليهود، يتلقى الطلاب المسلمون دروس الدين الإسلامي أيام السبت، في الوقت الذي يتلقى فيه زملاؤهم اليهود دروساً دينية في مدرسة يهودية في جربة. وهناك كذلك مدرسة يهودية خاصة صغيرة في تونس.

TUNISIA

تحتفل الحكومة بالمناسبات الدينية التالية كأعياد وطنية: رأس السنة الهجرية، والمولد النبوي، وعيد الفطر، وعيد الأضحى.

ممارسات الحكومة

وردت تقارير عن انتهاكات للحرية الدينية خلال العام. قامت الحكومة أحياناً بمقاضاة بعض الأفراد بسبب خطابات اعتبرتها تجديفاً أو مسيئة للأعراف الإسلامية للبلاد.

في مارس/آذار أقامت الحكومة دعوى جنائية ضد اثنين من الملحدين هما غازي الباجي وجابر الماجري. فالباقي نشر مقالاً على الإنترنت ينتقد فيه النبي محمد، وظهرت مقتطفات من مقال الماجري على صفحته في الفيس بوك. تمت محاكمة الباجي والماجري وحكم عليهما بالسجن لمدة سبع سنوات. وأدين الاثنان بموجب قوانين العقوبات وقوانين الاتصالات السلكية واللاسلكية باقترافهما "أعمالاً غير أخلاقية تسببت بالإساءة للجمهور والإخلال بالنظام العام" لنشرهما مواد اعتبرتها مسيئة للقيم الإسلامية. وقد منحت رومانيا الباجي حق اللجوء إليها بعد فراره من البلاد. وأيدت محكمة الاستئناف إدانة الماجري وبقي في السجن.

في 11 يونيو/حزيران حدثت اضطرابات في عدة مناطق من تونس، فجرتها معارضة لأحد معارض الفنون في المرسى اعتبره السلفيون مسيئاً للإسلام. واعتقلت الحكومة 153 شخصاً لصلووعهم في الاشتباكات وما تلاها من أعمال تخريبية. وقد تم الإفراج عن معظمهم بدفع غرامة صغيرة، مع أنه حكم على القائد السلفي بالسجن لمدة سنة واحدة. وأقامت الحكومة دعوى قضائية ضد عدد من الفنانين "للإخلال بالنظام العام". وفي سبتمبر/أيلول أسقطت الحكومة التهم بعد أن شجعت وزارة الثقافة محامي الإدعاء بالقيام بذلك.

لا يسمح الدستور بإنشاء أحزاب سياسية على أساس المبادئ الدينية. ومع ذلك، سمحت الحكومة لأحزاب محظورة سابقاً ذات "مرجعيات دينية" بالتسجيل خلال العام، بما في ذلك حزب الأصالة ذو الميول السلفية، وحزب جبهة الإصلاح وحزب الرحمة وحزب التحرير.

في مارس/آذار قام سلفيون بتخريب الكنيسة الأرثوذكسية الروسية وتدنيس القبور وتهديد المطران. وبعثت سلطات الكنيسة برسالة إلى وزارة الداخلية ووزارة الخارجية تطلب فيها حماية الشرطة، مثلما فعلت بعد هجمات سابقة في عام 2011. إلا أن الحكومة لم توفر حماية الشرطة حتى مايو/أيار وبعد أن تناولت وسائل الإعلام هذه الحوادث.. وقد اشتكى عدد من قادة الكنائس من عدم إجراء الشرطة لتحقيقات شاملة في هذه الحوادث. وكانت هناك أيضاً شكاوى على مدار العام بأن الحكومة خفضت مستوى الحماية لأماكن العبادة اليهودية والمسيحية وفشلت

TUNISIA

في حماية الأماكن الصوفية. ولم تسفر التحقيقات الحكومية في الهجمات على المواقع الدينية إلا عن حالات قليلة من الاعتقالات والمحاكمات.

وقد رصدت الحكومة وعزلت وجابهت بعض السلفيين التي تعتبرهم عنيفين. وشرعت الحكومة بإجراءات إدارية وقانونية لعزل الأئمة الذين تتهمهم السلطات بنشر مذاهب فقهية "مثيرة للخلاف والشقاق"، بما في ذلك الأئمة السلفيون. والتمست الحكومة دعم جماعات المصلين في المساجد لضمان الحفاظ على قيم البلاد المتمثلة في الإعتدال والتسامح ولمواجهة تهديدات التطرف العنيف.

واصلت رابطة الجالية اليهودية في تونس ورئيس الجالية ومجلس المحافظين لقاءاتهم الأسبوعية لأداء الأنشطة الدينية والعمل الخيري دون عوائق على الرغم من أن الحكومة لم تلب طلب التسجيل الذي تقدمت به في عام 1999. وزار الرئيس المرزوقي الطائفة اليهودية في جزيرة جربة في أبريل/نيسان في ذكرى تفجير عام 2002 الذي استهدف الجزيرة وأكد التزامه بأمن اليهود. وتحدث قادة حكوميين وسياسيون آخرون مراراً وتكراراً ضد معاداة السامية وأكدوا أن اليهود هم مواطنون متساوون وكاملو الحقوق. في 9 يناير/كانون الثاني أدان راشد الغنوشي رئيس حزب النهضة الشعارات المعادية للسامية التي ردها عدد قليل من المحافظين المسلمين المتشددين أثناء زيارة لأحد قادة حماس. وبالمثل، وفي أعقاب تجمع حاشد في مارس/ آذار للمطالبة بفرض الشريعة الإسلامية، استنكر وزير الشؤون الدينية في 25 مارس الدعوة للقتال ضد اليهود واعتبرها "سخيفة" وأكد أن "اليهود التونسيين هم مواطنون بالكامل".

القسم الثالث: وضع احترام المجتمع للحرية الدينية

وردت تقارير متفرقة بوجود انتهاكات مجتمعية على أساس الانتماءات الدينية أو المعتقدات أو الممارسة. قام بعض الأفراد يعتقد أنهم سلفيون بمهاجمة أهداف تعتبر "غير إسلامية" في جميع أنحاء البلاد، بما فيها كنيسة وكُتس يهودية. وفي اعتراض على وجود قبور لعلماء صوفيين مبجلين في المساجد، قام أفراد يعتقد بأنهم سلفيون بمهاجمة عشرات المزارات الدينية الصوفية التي اعتبروها وثنية. على سبيل المثال، اعتقلت الشرطة خمسة سلفيين متطرفين عنيفين بتهمة تخريب ونهب وإحراق مقام السيدة منوبية في 15 أكتوبر/تشرين الأول. وفي 3 سبتمبر/أيلول هاجم السلفيون أيضاً فنادق وأفراداً يبيعون الكحول في سيدي بوزيد وفي تونس بتاريخ 27 أكتوبر/تشرين الأول. وهدد سلفيون وهاجموا فعاليات اعتقدوا أنها ذات ارتباط بالإسلام الشيعي. على سبيل المثال، في 17 أغسطس/آب هاجم سلفيون اجتماعاً مؤيداً للفلسطينيين نظمتها رابطة الشيعة التونسيين. وتواصلت مضايقة السلفيين للكنيسة الأرثوذكسية الروسية طوال العام. وبالإضافة إلى هجوم مارس، اقتحم أحد السلفيين الكنيسة في أبريل/نيسان وطالب المطران باعتناق الإسلام وإزالة الصلبان المسيحية والأيقونات من الكنيسة.

TUNISIA

بعد سقوط النظام السابق في يناير/كانون الثاني 2011، أطاح العديد من التجمعات الإسلامية بأئمتهم واستبدلوهم في بعض الحالات بأئمة سلفيين. وضمّن بعض الأئمة السلفيين خطبهم رسائل معادية لليهود والمسيحيين، بما في ذلك الدعوة إلى قتل المواطنين غير المسلمين. واعتقلت الشرطة خمسة أشخاص، بينهم ضابط شرطة واحد، بتهمة التآمر لخطف يهود في جرجيس في أكتوبر/تشرين الأول للحصول على فدية. ودعا أعضاء من الجالية اليهودية الحكومة لتوفير حماية إضافية لهم.

وكانت هناك مناسبات أقيمت فيها خطب معادية للسامية خلال العام. على سبيل المثال، خلال تجمع سلفي حاشد، انخرط بعض المشاركين في ترديد هتافات معادية للسامية ودعوات للعنف ضد اليهود. وشجب مسؤولون حكوميون وشخصيات دينية بشدة هذه العبارات.

وعلى الرغم من قانونية التحول عن الدين واعتناق دين آخر، كان هناك ضغط كبير من المجتمع ضد تحول المسلمين إلى ديانات أخرى.

القسم الرابع: سياسة الحكومة الأمريكية

كان للسفارة اتصالات كثيرة متكررة مع زعماء المجموعات الدينية في جميع أنحاء البلد، وقد اجتمع السفير وغيره من موظفي السفارة بشكل منتظم مع المسؤولين الحكوميين ومع الزعماء الدينيين طوال الفترة التي يغطيها التقرير. احتفظ مسؤولو السفارة باتصالات منتظمة مع أفراد من الجالية اليهودية لتعزيز أهمية موقف حكومة الولايات المتحدة حول الحرية الدينية والتسامح. كما استضافت السفارة عدة محاضرين بارزين للتداول مع مجموعات شبابية ونسائية وفعاليات من المجتمع المدني حول التعددية الدينية والثقافية في التجربة الأمريكية.

ورعت السفارة برامج تبادل منتظمة تضمنت عناصر ترمي إلى إبراز تقاليد الولايات المتحدة في التسامح والتعددية الدينية. وكان موظفو السفارة يجتمعون بشكل منتظم مع زعماء المسلمين واليهود والمسيحيين. وكثيراً ما قامت السفارة بالتواصل مع المواطنين الشباب، بصفتهم مشاركين فاعلين في صياغة شكل السياسة العامة والإدراك الديني في بلدهم، من خلال نقاشات تتناول الطرق المختلفة التي يرتبط فيها الدين بالحياة السياسية.